

## الشواذ

في علم النحو

عجالة أنعرض فيها لذكر شيء من شواذ علم النحو أقدمها كالتموذج لمن احب الاطلاع على ما في هذا الفن من الشواذ التي لو تعرضت لخصرها واستقصائها لملأت بسوادها باض هذه المحلة بأسرها .

واني أتمنى ان يتاح لي التصدي للامام بما في معاجم اللغة من الكليات الشاذة والألفاظ الوحشية المهجورة التي تيجها الدوق ويستثقلها اللسان فأجمع منها سفراً كبيراً أنفي فيه غثها عن سميتها وأنقي لبابها من فسورها التي يستغني عنها اللبيب استغناء الحلي عن الميت . على ان عجالاتي هذه لا يعدم الناظم والناثر من ان يجني منها عدة فوائد :

١ - وقوفها على ما يجوز استعماله من الشواذ وما لا يجوز فيستعملات منهما في الاختيار وحين الاضطرار الجائز وبهملان الممنوع .

٢ - اطلاعها على بعض اشعار غريبة في لغتها وتركيبها مما لا يتسنى لها الاطلاع عليه الا بعد عناء طويل بصرفانه في تتبع كتب الأدب ودواوين العرب .

٣ - استفادة المتأدب بعض أحكام وقواعد في فن النحو بعبارة بسيطة وأسلوب سهل يغنيانه في تتبعها عن مراجعة المطولات من كتب هذا الفن .

٤ - اطلاع الأديب على ما في هذه المقالة من الأشعار التي يصلح الكثير منها لأن يكون مثلاً سائراً يذخره الأديب في حافظته فيورده في محاضراته وكتابه حين الحاجة اليه .

وقد أعرضت عن شرح ما أوردته من الشعر روماً للاختصار ونفاذياً من ملل القاري لان شرحها كما يجب يحتاج الى كتاب على حدته .

م : ٥

وهنا أشرع بالمقصود مصدراً إياه بهذا التمهيد فأقول :  
« المطرد والشاذ »

- المطرد عند النحاة ما استمر في الاعراب وغيره .
  - والشاذ عندهم ما فارق بقية بابيه وانفرد عنها الى غيرها .
  - والمطرود والشاذ على اربعة أضرب .
- « الضرب الاول »

هو ما اطرده قياساً واستعمالاً اي هو الذي يقتضيه القياس ويستعمل في حر الكلام وذلك كرفع في الفاعل والنصب في المفعول والخفض في المجرور نحو قام زيد ورأيت زيدا ومررت بكر ، هذا الضرب هو الغاية المطلوبة من وضع فن النحو ونقرر قواعد وضبط مناهجه على الوجه الذي نطق به فصحاء العرب وذو اللسان منهم .

« الضرب الثاني »

هو ما اطرده في القياس وشذ في الاستعمال اي ان القياس يقتضيه لكنه غير مستعمل في حر الكلام وذلك نحو الماضي من يذر<sup>(١)</sup> وبدع ، اصل الاول وذره بذره أو سمه ، يسمه فان القياس يوجب ان يكون له ماضٍ أسوة بامثاله من الأفعال التي فاؤها واو كيرث ويشق ويرم ويرع فنقول في ماضيها ورث ووثق وورم وورع ، اما يذر فليس له ماضٍ اي لم يستعمل له ماضٍ في حر الكلام ، واما بدع فأصله ودعته ادعه ودعاً ، بقول النحاة ان العرب امانت ماضيها ومصدره واسم الفاعل منه كما امانت هذه الكلمات من يذر ، لكن قرأ بجاهد وغيره من أئمة القراء « ماودعك ربك » وورد في الحديث « لينتهي قوم عن ودعهم » وقد جاء في بعض الاشعار ودع ماضياً فليس لنا ان نقول ان العرب امانت من هذه الكلمة ماضيها ومصدرها انما لنا ان نقول انها فليتنا الاستعمال .

من أمثلة هذا الضرب ، خبر عسي اسماً صريحاً نحو قولك عسي زيد قائماً او قياماً ، هذا هو القياس أسوة باكثر أخوات عسي التي يكون الخبر فيها اسماً صريحاً ، غير ان استعمال خبرها اسماً صريحاً في حر الكلام محظور وما ورد منه في الشعر بعد شاذاً .

(١) كما ان يذر لا ماضي له فليس له مصدر ولا اسم فاعل فنقول بدل هذه الكلمات المماناة « ترك وتترك وتارك » وجاء عن بعضهم ليذر ماضٍ شمرأ وذرته وهو شاذ .

## « حكم هذا الضرب »

هذا الضرب من الشاذ لا يجوز استعماله في حر الكلام ولا الاحتجاج به في تمهيد  
الاصول لانه كالمرفوض ، انما للشاعر ان ينطق به مضطراً . قال ابن جني « يجوز للشاعر  
ان ينطق بما ينتجه القياس حين الاضطرار اليه كإظهار التضعيف في قوله ( الحمد لله العلي  
الأجل ) وقوله ( اني اجد لاقوام وان ضنونا ) .

قلت يفهم من كلام ابن جني ان الشاعر حين الاضطرار ان ينطق بماضي يذر  
وماضي بدع وان يأتي بخبر عمى اسماً صريحاً وبكل ما يرتضيه القياس وان خالف الاستعمال .

## « الضرب الثالث »

هو ما اطرده في الاستعمال وشد في القياس اي المستعمل في حر الكلام وان كان  
القياس بأباه وذلك نحو استصوبت الرأي واستخوذت على الكتاب واستنوق الجمل فان  
هذه الأمثلة شاذة عن القياس اذ هو يقتضي في استصوبت ان يقال استصبت وبي  
استخوذت استخذت وبي استنوق الجمل استناق كما نقول استنقت لا استنقوت واستنقام  
لا استنقوم .

من هذا الضرب اي الشاذ قياساً المطرد استعمالاً ( احزنه ) فان مضارعه المقيس  
( يحزنه ) بضم اوله لان ماضيه رباعي يجب ان يكون مضارعه مضموم الاول وانما اطرده  
استعمالاً يحزن<sup>(١)</sup> بفتح اوله وضم ثالثه ومثله احمده الله فهو محموم وقياسه محم بضم ففتح  
لانه امم مفعول لرباعي ومنه اجنه الله فهو مجنون وقياسه مجن بضم ففتح وهو شاذ  
في الاستعمال .

## « حكم هذا الضرب »

حكم هذا الضرب من الشواذ - اتباع السمع الوارد فيه نفسه فيستعمل في حر الكلام  
لكن لا يقاس عليه غيره .

(١) كان الاصمعي يقول الفصح وبلغني ماسواه وابوز يد يجعل الشاذ والفصح واحداً  
فيجيز كل شيء قيل ، قال ومثال ذلك ان الاصمعي يقول حزني الامر يحزني ولا يقول  
احزني ، قال ابوحاتم وهما جائزان لان القراء قرأوا لا يحزنهم الفزع الاكبر ولا يحزنهم  
جميعاً بفتح الياء وضمها .

## « الضرب الرابع »

هو الشاذ قياساً واستعمالاً ومن أمثلته قولهم ثوب مصوون ومسك مدووف وفرس مقوود فان القياس يأتي تماثلاً الواوین كما ان استعمال مثل هذه الكلمات مما لا يرضاه فصحاء العرب ، ومن هذا الباب كلمات يؤتى منها ببعض حروفها بحيث لا يعرف منها اصلها كقول لبيد ( درس المنا يتالع فابان ) فان اثنا لا تفيد ان المراد منها اننازل وانما استفيد هذا من القرينة .

## « حكم هذا الضرب »

حكم هذا الضرب من الشواذ الرفض فلا يستعمل في حر الكلام ولا في ضرورة الشعر لانه غير مقبول عند الفصحاء والبلغاء .

قلت من هذا الضرب تشديد النون من لدنه في قول ابي الطيب :

فارحام شعر يتصلن لدهه وارحام مال ماني نثقطع

فهو مما شذ قياساً واستعمالاً وقد قيل لابي الطيب ان تشديد النون من لدن غير معروف في لغة العرب فأجاب بما خلاصته : ان للشاعر من الكلام ما ليس لغیره لاللاضطرار اليه لكن للاتساع فيه والفاق اهله عليه فيحذفون ويزبدون واورد في ذلك ابياتاً منها :

اذا غاب غدوا عنك بلم<sup>(١)</sup> لم يكن جليداً ولم تعطف عليه العواطف

ومنها قول لبيد ( درس المنا ) واتى من هذا النحو بكثير من كلام شعراء العرب الذي يخالف القياس والاستعمال ومن جملة ما استشهد به على قوله ان للشاعر من الكلام ما ليس لغیره قول بعض الاعراب :

( من له شولاً فالى اتلاها ) حيث حذف كاف واسمها بمد له وهو شاذ قياساً واستعمالاً كما سنبيته :

وقد ردت عليه نافدو شعره فيما احتج به عليهم وقالوا خلط هذا الرجل باحتجاجه واجرى كلامه الى غاية توجب قلب اللغة ونقض مباني العربية لانه جعل الشعراء يزعمه امراء الكلام وابع لهم التصرف على غير ضرورة ، وهذه القضية ان سيقت على اطراد قياسها زال نظام الاعراب وجاز للشاعر ان يقول ماشاء وانما اجيز للشاعر ابواب محصورة مثل

(١) يريد ابن العم .



صرف ما لا ينصرف وقصر الممدود واظهار التضعيف كقوله « انى أجود لأقوام وان ضنونا » وغير ذلك لا يسامح به الشاعر مما ليس له اصل يرجع اليه ويبنى أسسه عليه ، اما تشديد النون من لدنه فليس هو من هذا القبيل بل هو مما شذت قياساً واستعمالاً فهو غلط محض اه .

هنا أشرع بذكر طائفة مما سقنا هذا التمهيد من اجله وقد تسنى لنا جمعه من الكتب الموضوعه في فن النحو متوخياً به مذهب اهل البصرة دون مذهب اهل الكوفة جريباً مع جمهور علماء هذا الفن من حيث اتباعهم مذاهب البصر بين في اكثر المسائل المختلف فيها بين اهل المصرين المذكورين فأقول :

— ما افعل — لا يجوز استعمال ما افعل في التعجب من البياض والسواد كما لا يجوز استعماله في غيرهما من الألوان وما ورد من ذلك في قوله :

اذا الرجال شتوا واشتد اكلمهم فأت ابضهم سر بال طباخ  
وقوله :

جارية في درعها الفضاخ تقطع الحديث بالاباض

ابض من اخت بني اباض

فهو شاذ قياساً واستعمالاً او يكون مراد الشاعر بابض الذي مؤنثه ببضاء فيكون معناه فأت مبيضهم وفي درعها جسد ابض .

— لا في خبر لكن — لا يجوز دخول لا في خبر لكن وشذت دخولها عليه في قوله :

( ولكنني من حبيها لعמיד ) .

— النيف — لا تجوز اضافة النيف الى عشرة وشذت قياساً واستعمالاً اضافة الى عشرة بقوله :

كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجنه

على ان العدد المركب بمنزلة اسم واحد والامم الواحد لا يضاف بعضه الى بعض ، واذم أضيف النيف الى العشرة يبطل المعنى فانك اذا قلت قبضت خمسة عشر من غير إضافة دل على انك قبضت خمسة وعشرة ، واذا قلت قبضت خمسة عشرة بالاضافة قال انك قبضت الخمسة دون العشرة كما لو قلت قبضت مال زيد فان المال بدخل في

القبض دون زيد كذلك ضربت غلام زيد فان الضرب يكون للغلام دون زيد .  
 - استطراد - اذ كررنا الحكم في تعريف المدد استطراداً لكثرة ما تمس الحاجة  
 اليه اذ كان الكثيرون من محوري الصحف بملطون به فأقول :  
 اذا أردت ان تعرف المدد بأل فصلها بجزئيه ان كان معطوفاً فقل اخذت الواحد  
 والاثنيين والحادي عشر والثاني عشر والعشرين والثلاثين والمائة والمائتين الخ ، وصل  
 أل بجزئه الاول ان كان مركباً اي ان كان من احد عشر حتى تسعة عشر فقل اخذت  
 الاحد عشر دبناراً والاثني عشر درهماً الخ ، وصل أل بجزئه الثاني ان كان مضافاً فقل  
 جاءني خمسة الرجال وتسعة الرجال الخ .

هذا هو الحكم في تعريف المدد وعليه اتفاق الطائفتين ، غير ان الكوفي منها يميز  
 في المضاف والمركب تعريف الجزئين فيقول في خمسة عشر درهماً ( الخمسة العشر الدرهم )  
 ويقول في المضاف جاءني الخمسة الرجال ، على ان البصريين ينكرون ذلك و يقولون ان  
 تعريف الجزء الثاني ايضاً من المركب غير جائز لان الاسمين لما ركب احدهما مع الآخر  
 صاراً بمنزلة اسم واحد لا ينبغي ان يجمع فيه بين علامتي التعريف بل تلحق الامم الاول  
 منها لان الثاني ينزل منزلة بعض الحروف ولذا عرف العرب الجزء الاول من الاسم  
 المركب فقال ابن حمر :

نفقاً فوقه القلم السواربي وجن الخاز باز<sup>(١)</sup> به جنوناً

فقال الخاز باز ولم يقل الخاز باز فعرف الجزء الاول ولم يكرر التعريف بالثاني ولم  
 يحك عن العرب ذلك في شعر ولا في اختيار الكلام ، واما تعريف الدرهم فغير جائز  
 لانه تمييز والتمييز لا يكون الا نكرة .

اذا اتضح لك حكم تعريف المدد فاعلم ان كثيرين ممن يكتبون في صحف الأخبار  
 يعرفون الجزء الثاني من المدد المركب فيقولون مثلاً اخذت خمسة المشر قرشاً وهذا غلط  
 يأباه المذهبين ومنهم من يعرف الجزء الاول من المدد المضاف فيقول مثلاً ، اخذت  
 الخمسة قروش وهذا ايضاً خطأ مخالف للمذهبين ، ومن هذا القبيل غلطهم في كلمة ( غير )  
 فانها من الاسماء الملازمة للاضافة فهي معرفة بما نضاف اليه فيلزم تعريفه فيقال مثلاً

(١) الخاز باز هو صوت الدياب او هو اسم للسور وقيل فيه غير ذلك .

هذا غير المطلوب منه ولا يجوز ان يقال هذا الغير مطلوب منه لما علمت .

رجعاً الى الكلام على الشواذ

( باء النداء ) لا يجوز دخول هذه الباء على لام اللهم لان الميم عوض عنها وشذت

دخولها عليها قياساً واستعمالاً في قوله :

اني اذا ما حادث الما اقول يا اللهم يا اللهما

وقوله :

وما عليك ان تقولي كما سمعت او صليت يا اللهما

فان هذه الاشعار لا يعرف قائلوها فليس فيها حجة او يقال ان الشاعر جمع بين

العوض والمعوض شذوذاً كما جمع بينها كذلك في قوله :

هما نفاً في من فموبها على النابح العادي اشدرجام

( الخفض في القسم ) لا يجوز الخفض في القسم باضمار حرف الخفض الا بعوض نحو

الف الاستفهام كقولك للرجل آ الله ما فعلت كذا او هاء التثنية نحو هاللله ، وما عدا ذلك

فهو شاذ استعمالاً .

( الفصل بين المتضامين ) لا يجوز الفصل بينهما بغير الظرف وحرف الجر لضرورة

الشعر بشذ الفصل بينهما بغير ذلك قياساً واستعمالاً بقوله :

فزجها بمزجة زج القلوص ابي مزاده

والنقدير زج ابي مزادة القلوص .

وقوله :

تمر على ما تسنقر وقد شفت غلائل عبد القيس منها صدورها

والنقدير شفت عبد قيس غلائل صدورها منها .

وقوله :

لما رأيت سانيدما استعبرت لله درّ اليوم من لامها

يربد لله در من لامها اليوم .

( سانيدما ) جبل ما طلعت عليه الشمس الا اريق فيه دم .

وقوله :

كنحبير الكتاب بكف يوما      يهودي بقراب او يزيل  
يربد بكف يهودي .

وقول ابي الطيب وقد اخذ عليه :

حملت اليه من ثنائي حديقة      سقاها الحجي سقي الرياض السائب  
يربد سقي السائب الرياض .

الى غير ذلك من الاشعار التي فصل فيها بين المتضابفين وكما لا يحتاج بها لان  
قائلها غير معروفين سوى المنيني .  
( تأكيد النكرة ) لا يجوز تأكيد النكرة بغير لفظها فلا يقال جاءني رجل نفسه  
وشذ تأكيدها بغير لفظها بقوله :

لكنه عاقه ان قيل ذا رجب      باليت عدة حول كله رجب  
والبصريون يروونه ( حولي ) .

وقوله :

( قد صرت البكرة يوماً اجماً ) هذه الشطرة لا يعرف قائلها .

( العطف على الضمير المرفوع المتصل ) لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل  
في حر الكلام فلا يقال ضربت وزيد وشذ في قوله :

قلت اذا قبلت وزهر تهادي      كنهاج الفسلا تعسفن رملا  
وقوله :

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه      ما لم يكن واب له لينالا  
( العطف على الضمير المخفوض ) غير جائز فلا يقال مررت بك وزيد وشذ ما ورد  
من ذلك .

— أظن أن بعد كي شاذ —

— لا تأتي كما بمعنى كما فننصب ما بعدها وما جاء من ذلك فهو شاذ .

( الحال ) يجب ان تكون نكرة ولا يجوز ان تكون معرفة وشذ في ذلك قياساً قول  
بعض العرب ( ارسلها العراك ) و ( طلبته جهديك ) و ( رجع عوده على بدئه ) .  
( نون جمع المذكر السالم ) لا يجوز كسره وشذ ذلك قياساً واستعمالاً في قوله :



عرفنا جعفرآ وبني اخيه وانكرنا زعانف آخرين

— الا لا يليها من الضمائر غير الضمير المنفصل وشذ ابلاؤها الضمير المتصل بقوله :

اعوذ برب الناس من فثة بفت علي فمالي عوض الاء ناصس  
وقد اخذ علي المنيبي قوله :

ليس الاك يا علي همام سيفه دون عرضه مسلول  
وقوله : ( لم تر من نادمت الا كا )

— مني وعني بالتشديد تلزمها نون الوقاية وشذ تخفيفها لحذف نون الوقاية منها  
بقوله :

أيها السائل عنهم وعني لست من قبس ولا قبس مني  
— لا يجوز دخول ال الموصولة على الفعل المضارع وشذ دخولها عليه قياساً واستعمالاً  
بقوله :

من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد  
وقوله :

من لا يزال شاكراً على المعه فهو حر بعيشة ذات سمه  
— اذا كان متعلق الظرف والجار والمجرور — خبرين وجب حذف متعلقها وشذ  
التصریح به في قوله :

لك العزان مولاك عن وانين فانت لدى يجوحة الهون كائن  
وقد صرح ابن جني بجواز اظهاره لكونه اصلاً .

— لا يجوز تقديم الخبر المحصور فيه المبتداً بالاً — على المبتداً وشذ قياماً واستعمالاً  
تقديمه على المبتداً المحصور بالاً في قوله :

فيارب هل الا بك النصر يرتجي عليهم وهل الا عليك الممول  
— لا يجوز تقديم الخبر على المبتداً الذي دخلت عليه لام الابتداء وشذ تقديم الخبر  
على المبتداً الداخلة عليه لام الابتداء في قوله :

اأخالي لأنت ومن جرير خاله بنل الغلاء وتكرم الاخوال  
— لا يجوز حذف كان مع اسمها بعد كد وشذ حذفها قياساً واستعمالاً في قوله :

( من لد شولاً فالي اتلاها ) والنقدير من لد كانت النياق شولاً الى زمن تبعية ولدهاها ، وقد سبق الكلام على استشهاد المنبني بهذه الشطرة محتجاً على من انكر عليه تشديد لدنه في قوله ( فارحام شعر بتصلن لدنه ) .

- لا يجوز ان تعمل ان النافية عمل ليس وشذ عملها كذلك بقوله ان هو مستولياً على احد الا على اضعف المجانين
- لا يجوز دخول اللام على خبر غير ان المكسورة وشذ دخولها على خبر أمسى بقوله مروا عجلاً فقالوا كيف سيدكم فقال من سئلوا أمسى للجهودا
- لا يجوز دخول اللام على الخبر وشذ دخولها عليه بقوله ام الحلبس لعجوز شهرية ترضى من اللحم بعظم الرقبة
- لا يجوز دخول اللام على خبر أن المنفي بلاً وشذ دخولها عليه بقوله واعلم أن تسلياً وتركاً للام متشابهان ولا سواء
- لا يجوز ان تجر رب الضمير وشذ جرها اياه بقوله واه رأيت وشيكا صدع اعظمه وربه عطب انقذت من عطبه ( حتى لا تجر المضمير ) وشذ جرها اياه بقوله فلا والله لا يبني أناس فتى حتى ك يا ابن ابي زياد

( الكاف لا تجر الضمير ) لانها مخصوصة بجر الظاهر وشذ جرها اياه بقول بعضهم ( رب ) لا يجوز ان تحذف و يبقى عملها من غير ان يتقدمها واو او فاء او بل وشذ جرها دون ان يتقدمها احد الثلاثة بقوله

رسم دار وقفت في طلاه كدت افضي الحياة من جلله  
( كلا تضاف الى مفهم اثنين ) دون ان يكون بينهما ما يفرقهما فيقال كلا الرجلين كما

جاء في قوله

ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل  
فاما اذا اضيفت الى مفهم اثنين لكنها منفردان كقوله  
كلا أخي وخيلي واجدي عضداً في النائبات والمام التلمات

فان اخي وخابلي وان كانا مفهومي اثنين الا انها قد فرق بينهما بواوالمطف فاضافة  
كلا اليهما في هذا البيت شاذة .

( الجمع بين حرف النداء وال في غير اسم الله تعالى وما سمي به من الجمل ) غير جائز  
وشذ الجمع بينهما في قوله

فيا الغلامان اللذان سرا ايا كما ان نعقبان شرا

( المضارع ) لا ينصب بان محذوفة في غير المواضع التي تحذف فيها وجوباً او جوازاً  
وشذ نصبها اياه محذوفة في غير ذلك كقوله

الا ايها ذا الزاجري احضُر الوغى وان اشهد اللذات هل انت مخلدِي  
والبصريون يروونه احضر بضم الراء ، وقد اخذ على المنبني نصبه المضارع بان محذوفة  
في قوله

ببضاء يمينها تكلم دأها نيبها ويمنها الحياء تميمسا

( من الاستفهامية ) تلحقها الواو والنون في حالة الوقف فقط كما اذا قيل لك جاء  
القوم فقل منون بسكون النون الاخيرة ولا يجوز الحاقها بالواو والنون في حالة الوصل  
وشذ ذلك في قوله

اتوا نارِي فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما

والقياس هنا بقول من انتم وفي هذا البيت عدة شذوذات منها تحريك النون الاخيرة  
من منون مع انها ساكنة .

( الاسم المفرد ) الوادي العين اذا كانت صيغة جمعه على وزن فُعَال جاز بقاء عينه  
في الجمع واوآ وجاز اعلاها اي قلبها ياء فنقول في جمع صائم ونائم صوأم ونوم وصيأم ونيم  
واذا كانت صيغة جمع الاسم المذكور على وزن فُعَال وجب بقاء عينه واوآ ولا  
يجوز اعلاها اي قلبها ياء فنقول في جمع صائم ونائم صوام ونوام ولا يجوز ان نقول صيام  
ونيام وشذ عن ذلك قوله

ألا طرفتنا مية ابنة منذر فما أرق النيام الا كلامها

( سواء ) لا يجوز تثنيتهما للاستفناء عنها بسي وشذ تثنيتهما بقوله

فيارب ان لم تجعل الحب بيننا سوائين فاجملني على حبها جلدا

( نون التوكيد ) تلحق المضارع والامر فقط وشذ الحاقها باسم الفاعل في قوله  
« أشاهرن بمدنا السيوفنا ) وقوله « أفائلن أحضروا الشهودا » .

— لا يجوز ان يجمع اللفظ جمع ، مذكر سالم اذا كان مذكراً على أفعال ومؤنثه على  
فملاء ، كاحمر حمراء وشذ جمعه في قوله

فما وجد نساء بني تميم حلائل أسودين وأحمرينا

— لا يجوز ان يجمع اللفظ جمع المذكر السالم اذا كان مما يستوي فيه المذكر والمؤنث  
وشذ جمعه كذلك بقوله

منا الذي هو ما إن طرّ شاربه والعانسون ومنا المرء والشيب

فان العانس من الصفات المشتركة التي لا تقبل التاء عند قصد التأنيث لانها تطلق  
على المذكر والمؤنث بلفظ واحد .

ولكنكف الآن بهذا القدر من الشواذ فحسب التاجر نموذجاً من سلعته حفنة يمرضها

على المتباعين اعلاماً بنوعها وتجميعاً لهم على ابتياعها والله حسبي ونعم الوكيل .

حلب : كامل الغزي

— ﴿﴾ —